الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة الخصم المباشر

1. تصدر بطاقة رئيسية باسم العميل صاحب الحساب و/ أو فرعية (تابعة) باسم الشخص الذي يحدده العميل ويوافق عليه البنك وفي كلا الحالتين يكون العميل المسؤول عن أية حركات تتم بموجب البطاقات الرئيسية أو الفرعية (التابعة) بما فيها المحافظة على البطاقات والأرقام السرية وبأية خسارة قد تلحق بالبنك نتيجة سوء استعمال البطاقات أو الأجهزة.

2. يتم إصدار بطاقات الخصم المباشر للحسابات العملاء الجارية، التوفير، تحت الطلب على أن تكون الحسابات فعالة.

3. يتم إيقاف تلك البطاقات يدوياً عن العميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب.

4. لا يجوز إصدار بطاقات الخصم المباشر للعملاء المدرجين على القوائم المحظور التعامل معهم سواء كان الحساب المفتوح لدينا فردياً أو مؤسسة فردية أو شركة أو هيئة اعتبارية.

5. يوافق العميل على الحد الأقصى لمبلغ السحب اليومي/ الشراء وأن هذا الحد قابل للتغير دون الحاجة لإشعار مسبق.

6. إن أي إشعار من العميل بفقدان البطاقة أو الرقم السري أو طلب وقف الخدمة يجب أن يكون عاجلاً فور تحقق السبب الموجب لذلك ويجب أن يتضمن هذا الإشعار ظروف فقدان البطاقة أو سرقتها أو سبب وقف البطاقة، ويعفى العميل من أية مسؤولية من لحظة إبلاغ البنك بذلك، وللبنك دون إلتزام عليه، أن يقبل الإشعار الشفهي شريطة تعزيزه في يوم العمل التالي لتقديمه خطياً ولن يترتب على البنك أية مسؤولية تجاه أية إجراءات قد تقوم بها الأجهزة الأمنية في حال التبليغ بالواقعة.

7. يلتزم العميل باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة واعتبر مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن استعمالها، واستعمال الرقم السري الخاص بها وعن كافة النتائج المترتبة عن فقدانها و/أو سرقتها و/أو استعمالها بما يخالف الشروط ولأي سبب كان.

8. يقر العميل بأن التقارير المستخرجة من نظام الصراف الآلي ونقاط البيع هي بينة مقبولة لإثبات الإيداعات والسحوبات والحركات وهي المرجع الوحيد للإثبات بين العميل والبنك.

9. يتحمل العميل أي خطأ قد ينشأ عن قيامه بإيداع/تحويل أي مبلغ بالخطأ من حسابه/حسابات الغير.

10. يلتزم العميل باشعار البنك خلال مدة أقصاها يوم العمل التالي في حالة وجود أي اختلاف بين المبلغ المبين في الإشعار الصادر عن الصراف الآلي والمبلغ الذي يتلقاه فعلاً في حالة السحب النقدي وبعكس ذلك، ولا يحق للعميل الادعاء بأي نقص في المبلغ المسلم مع استمرار مسؤوليتي عن الزيادة (إن وجدت).

11. يحق للبنك في جميع الاوقات أن يعدل وبمحض اختياره المطلق هذه الأحكام والشروط بمجرد إشعار خطي عن طريق البريد المسجل وعلى العنوان المعتمد لدى البنك أو بالطريقة المتفق بها، ويوافق العميل على أن مثل هذا التعديل يصبح ملزماً له من تاريخ الإشعار المذكور أو من التاريخ الذي يحدده البنك حتى ولو لم أستلم الإشعار المذكور لأي سبب من الاسباب.

12. إن العبرة في قيمة المبالغ المودعة هو للمبلغ المودع فعلاً وليس لما يدون من قبل العميل من بيانات عند الإيداع ويفوض العميل البنك بقيد المبلغ المودع فعلاً.

13. إن البيانات التي تظهر على شاشة أجهزة الصراف الآلي تعتبر جزءً من شروط التعامل ويكون قول البنك فيها هو المعتبر كبينة مقبولة لإثبات هذه الشروط.

14. إن بطاقة الخصم المباشر تتيح للعميل التسجيل الذاتي في الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل البنك، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تجاري موبايل أو تجاري كونكت أو أية خدمة إلكترونية أخرى يقوم البنك بطرحها لعملائه مستقبلاً، وبناءً عليه، فإن العميل يقر بصحة اشتراكه بهذه الخدمات وتحمله لكافة المسؤولية عن ذلك، وينطبق عليها ما ينطبق على أحكام وشروط الاشتراك بالخدمات الإلكترونية.

15. يقر ويوافق العميل أن البطاقة مفعلة على الانترنت لغايات التسوق/ الشراء الإلكتروني والحجوزات الإلكترونية، كما أن العميل يخلي مسؤولية البنك بشكل تام على أية عمليات اختراق أو تزوير أو أية حركات قرصنة تتم على بطاقته.

16. يكون البنك مفوضاً بتجديد البطاقة بعد انتهاء مدة صلاحيتها ما لم يتسلم إشعاراً خطياً من العميل قبل التجديد بخلاف ذلك.

17. يفوض العميل صاحب البطاقة البنك بالقيام بالإفصاح عن بياناته الشخصية التي من الممكن أن تتضمن الاسم، معلومات الاتصال أو أية معلومات أخرى مرتبطة بحساباته أو بالحركات المالية المتعلقة بالبطاقات بأنواعها إلى شركة فيزا العالمية أو شركة ماستر كارد أو أي شركة تزود خدمة البطاقات، ويعتبر العميل صاحب البطاقة هذا التفويض قطعيا لا رجعة عنه ويسقط حقه بالطعن بصحته أو أي إجراء يقوم به البنك تبعاً لذلك.

18. يخضع العميل الى هذه الأحكام والشروط بجميع بنودها وشروطها بالقوانين الأردنية والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الأردن والسارية المفعول وتكون المحاكم الأردنية وحدها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات التي يمكن أن تنتج بين

العميل وبين البنك ومن اي جنسية حتى ولو كان النزاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية مع حق البنك باللجوء لأي محكمة داخل المملكة وخارجها قد يختارها للمقاضاة.

19. يحق للعميل وفي اي وقت يشاء ان يطلب الغاء البطاقة وذلك بموجب اشعار خطي للبنك وإعادة البطاقة، الا ان مسؤولية العميل تظل قائمة تجاه البنك خلال المدة المحددة من الشركة المزودة للخدمة للتجار لإرسال قسائم البيع الى البنك المحصل، وفي مطلق الأحوال فأن العميل يبقى مسؤولاً عن تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استعمالها.

20. يحق للبنك وبمحض اختيار العميل المطلق وفي أي وقت من الاوقات ودون إبداء أية اسباب ودون الحاجة إلى توجيه إشعار أو إخطار مسبق بإلغاء البطاقة مهما كانت نتيجة ذلك، ويحق للبنك أن يطلب من العميل تسليم البطاقة وتسديد جميع المبالغ التي يكون العميل مديناً بها ويحق لأي تاجر أو بنك آخر يتعامل بالبطاقة وبناءً على تعليمات صادرة من البنك أن يطلب من العميل تسليم البطاقة إليه، كما ويتعهد العميل بإجابة الطلب فوراً.

21. يقر العميل بحق البنك بتغيير/ استبدال الشركة مزودة للخدمة التي يتعامل معها دون وجود أية معارضة من العميل.

22. يقر العميل بعلمه بأن البطاقة تتضمن خاصية الدفع عن بعد **(Contactless Payment)** والتي تمنح العميل إمكانية الدفع وتسديد اثمان المشتريات بسقوف محددة ودون الحاجة إلى إدخال البطاقة والرقم السري على جهاز الدفع **(POS)** وذلك بمجرد تمرير البطاقة فوق أجهزة الدفع **(POS)** المنتشرة محلياً وعالمياً الداعمة لخاصية الدفع عن بعد، كما تقبل هذه الحركات فقط من خلال نقاط البيع المنتشرة داخا وخارج الأردن **(POS)** وأجهزة الصراف الآلي **(ATM)** الداعمة لهذه الخاصية.

23. يقر العميل بعلمه أن البطاقة مزودة بشريحة مزدوجة وذلك ليتمكن العميل من استخدام البطاقة بكلا الطريقتين سواء الطريقة التقليدية التي تطلب منه ادخال الرقم السري أو القيام بالتسديد من خلال خاصية الدفع عن بعد **(Contactless Payment)**.

24. من المعلوم لدى العميل أن استخدام خاصية الدفع عن بعد **(Contactless Payment)** تنطوي عليها مخاطر، وعليه فأنه يقر بتحمله كامل المسؤوليات و/ أو الاضرار التي قد تترتب على استخدامها، كما يقر العميل بانه لا يحق له إلغاء أو إيقاف هذه الخاصية.

25. لا يحق للعميل الاعتراض على أية حركة قيدت على حسابه بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ قيدها على الحساب (شريطة أن يكون الاعتراض خطياً) هذا ومن المتفق عليه أن المبالغ المعترض عليها تبقى مقيده على حسابه سواء كانت المبالغ قد أدت الى جعل الحساب مديناً مما يترتب عليه فوائد وعمولات مدينة أو أنها كانت ضمن حسابه الدائن، وذلك لحين قيام البنك باسترداد المبالغ المعترض عليها (المبلغ المدفوع بالأصل) إذا ثبتت الشكوى حسب تعليمات الشركة المزودة للخدمة والتي يعلم العميل أنها قد تصل إلى فترة

زمنية تقارب (ستين) يوماً على الاقل، ويحق للبنك أن يستوفي اجور نظير اتعابه او نظير دفع أية مبالغ ناتجة عن هذه المطالبة للبنك المحصل أو لأية جهة اخرى.

26. من المفهوم للعميل بان البطاقة التابعة تتمتع بنفس مزايا وشروط وصلاحيات البطاقة الأساسية.

27. من المفهوم للعميل أنه يقر بصحة الحركات المالية المنفذة على أي من بطاقاته التابعة ولا يحق له الاعتراض عليها.

28. من المفهوم للعميل أن البطاقات التابعة تصدر بنفس فترة الصلاحية المتبقية للبطاقة الأساسية.

29. من المفهوم للعميل أنه وفي حال إلغاء البطاقة الأساسية سيتم إلغاء البطاقات التابعة على الحساب.

30. من المفهوم للعميل أنه يحق للبنك إلغاء، تجميد أو إيقاف أي من البطاقات التابعة بإرادته المنفردة ومن دون إبداء الأسباب.

31. من المفهوم للعميل بأنه يحق للبنك تعديل الرسوم والعمولات المتعلقة بإصدار أو تجديد أو استخدام البطاقة التابعة بإرادته المنفردة.

32. يلتزم العميل بعدم استعمال البطاقة في عمليات غير مشروعة ومخالفة للقانون بما فيها تسديد الأمور التجارية غير المشروعة.

33. يقر العميل بحق البنك في تطبيق تعليماته المتعلقة ببطاقات الشركة المزودة للخدمة أو أية تعليمات وأنظمة يقرها البنك في هذا الخصوص، وكما يقر بتعليمات ومبادئ وأنظمة الشركة المزودة للخدمة العالمية وأنظمة التشغيل الخاصة بها، ويعترف العميل بأن قيود ووثائق وسجلات وحسابات البنك بينه نهائية وصحيحة وقاطعة ويسقط حقه بالطعن بها والاعتراض عليها لأي سبب كان، ويقبل كبينه ضد الشهادة الصادرة عن البنك التي تبين مقدار الرصيد المدين و/أو المبالغ المدعى بها، ويتنازل العميل مقدماً عن الطعن في صحة هذه الشهادة وعن اي حق قانوني يجيز له طلب إبراز دفاتر البنك أو قيوده أو كشوفاته و/أو طلب تدقيق حسابات البنك ودفاتره وقيوده واي مستند من أي نوع ويشمل هذا التنازل إسقاط الحق في الطعن في صحة التواقيع لأي معاملة تتعلق بهذا الخصوص أو في عدم أهلية الموقع عليها.

34. ينطبق قانون المعاملات الإلكترونية الأردني الساري المفعول وأية تعديلات تطرأ على جميع التعاملات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية.

35. من المفهوم للعميل بأن كافة الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة الخصم المباشر الواردة أعلاه تنطبق على البطاقة التابعة.